المنظور الشرعي

لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية

إعداد
د/ حنان بنت محمد بن حسين جستنية
أستاذ الشريعة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

المنظور الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية

حنان بنت محمد بن حسين جستنية
قسم الشريعة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: hmjustaniah@uqu.edu.sa

ملخص البحث:

تأتي هذه الدراسة في مجال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لخدمة الفقه الإسلامي وأصوله، في استنباط الأحكام الشرعية وصناعة الفتوى. وتهدف الدراسة إلى بيان التحديات التي يفرضها استخدام الذكاء الصناعي التوليدي في موضوع استنباط الأحكام والفتاوى، وضبط الإشكاليات الفقهية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في موضوع الدراسة من خلال وضع ضوابط شرعية، والوقوف على وسائل توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في خدمة الفقه الإسلامي. والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي ويتمثل في تصوير مسائل الدراسة، والمنهج التحليلي النقدي لبيان اختلاف الفقهاء وتحليل أقوالهم والوقوف على الأصول التي يبنى عليها الحكم الشرعي لموضوع الدراسة، والمنهج المقارن للمقارنة بين الآراء والترجيح. وقد قسمت الدراسة لمقدمة وأربعة مطالب، المطلب الأول في التعريف بمصطلحات الدراسة والمطلب الثاني في حكم الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي والمطلب الثالث في الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية والخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات ومن أبرز النتائج: أن التأصيل الفقهي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية يندرج تحت أصلين رئيسين: الأول: قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد، والثاني: رعاية الضرورات الخمس وحفظها. ومنها: ترجيح القول بجواز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ مساعدةً معينة لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؛ تحقيقًا للتوازن بين الاستفادة من التقدم العلمي واتباع المنهج الإسلامي في توسيع دائرة الاستفادة من العلم وتداوله،

باستعمال أشهر أدوات العصر انتشارًا وتداولًا، مقيدًا بالضوابط التي تحول دون الوقوع في الخطأ أو التحيز وغير ذلك. ومنها: أن تحقق الأمان المعرفي يعد الخطوة الأولى للثقة في مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي ومصداقيتها. ومن توصيات الدراسة: دعوة مؤسسات الاجتهاد الجماعي والمجامع الفقهية ودور الفتوى، إلى العمل على مشروع إعداد نموذج للذكاء الاصطناعي التوليدي الخاص باستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، وتضافر جهود علماء الشريعة والمتخصصين في العلوم المساعدة والتقنيين للعمل على وضع الأهداف المرجوة، وآلية عملها، ومخرجاتها، وضوابطها.

الكلمات المفتاحية: استنباط الأحكام، الإفتاء، الفتوى الافتراضية، الضوابط، الذكاء الاصطناعي التوليدي.

The Sharīʿa Perspective on the Use of Generative Artificial Intelligence in Deriving Legal Rulings and Issuing Fatwas

Hanan bint Mohammed bin Hussein Justaniah

Department of Sharīʿa, College of Sharīʿa and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, Makkah, Kingdom of Saudi Arabia

Email: hmjustaniah@uqu.edu.sa

Abstract:

This study addresses the use of generative artificial intelligence (AI) in the domain of Islamic legal methodology, with a focus on its application to deriving legal rulings (istimbāṭ al-aḥkām) and issuing fatwas. The aim is to assess the juristic implications of incorporating generative AI into processes traditionally governed by human scholarship and to propose Islamic legal parameters for its appropriate use. The study identifies key challenges posed by these technologies and formulates a framework of Sharīʿa-based guidelines to govern their implementation in the field of Islamic jurisprudence.

The research employs three interrelated methods: a descriptive approach to outline the central issues, a critical analytical method to examine juristic differences and the underlying legal principles shaping them, and a comparative approach to evaluate competing views and determine the most substantiated position (rājiḥ.(

The study is structured into four main sections. The first introduces the terminology and conceptual framework of the topic. The second examines the permissibility of using generative AI in issuing fatwas. The third outlines the Sharīʿa-based conditions for employing AI in deriving rulings. The final section presents the key findings and recommendations.

Among the central conclusions is that the juristic basis for the use of generative AI in legal reasoning rests primarily on two foundational principles: the balance of public interest and harm (taʿāruḍ al-maṣāliḥ wa-l-mafāsid), and the preservation of the five essential objectives of Islamic law

(al-ḍarūriyyāt al-khams). The study supports the view that generative AI may be used as a supplementary tool to assist qualified scholars in legal reasoning and fatwa issuance—provided that its use is constrained by carefully defined religious and ethical safeguards.

The research further underscores that epistemic security—ensuring the reliability and integrity of the knowledge generated—is a necessary condition for trusting the outputs of generative AI models in this context.

Among its key recommendations, the study calls on institutions engaged in collective ijtihād—such as fiqh academies and fatwa councils—to initiate the development of a dedicated generative AI model tailored specifically to the tasks of Islamic legal reasoning and fatwa issuance. This effort should involve collaboration between Sharīʿa scholars, experts in auxiliary sciences, and technical specialists, to define the model's objectives, operational framework, expected outcomes, and governing principles.

Keywords: Legal Reasoning, Fatwa, Virtual Iftāʾ, Sharīʿa Guidelines, Generative Artificial Intelligence.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على النبيِّ الأكرَم، نبيِّنا ومعلِّمنا محمد صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يعيش العالم تقدمًا سريعًا ومتسارعًا في العلوم والمعارف وفي جميع المجالات، ومن أبرز المجالات التي شهدت تقدما ظاهرًا التقدم في نمو قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتنافس بين مطوري تطبيقاته لإطلاق النماذج الأكثر تقدمًا، ونتيجة لذلك ظهر التوجه لتنظيم استخدام هذه التطبيقات ومواجهة التحديات والإشكاليات الناتجة عنها، ووضع الحلول والمقترحات والضوابط والتشريعات المنظمة لاستخدام هذه التقنية، ويعد البحث العلمي أحد أهم دعائم تطور المجتمعات فهو أداة فاعلة تمكننا من معرفة وفهم التحديات والإشكاليات الناتجة عن هذا التطور وتقديم الحلول الممكنة، وفتح آفاق جديدة للابتكار واستغلال قدرات الذكاء الاصطناعي، وتقليص تهديداته المحتملة.

ورغبة في المساهمة في تطوير البحث العلمي للعلوم الشرعية ومناقشة موضوع ذي أهمية وأثر بالغ على الأفراد والمجتمعات الإسلامية، جاءت هذه الدراسة بعنوان: المنظور الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية. للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحديات المعاصرة للدراسات الإسلامية واللغة العربية رؤى وآفاق، الذي ستنظمه جامعة الأزهر يوم الثلاثاء ٢٥/ ٢/ ٢٠٢٥م.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من جانبين رئيسين:

الأول: أهمية الفتوى ومكانتها وأثرها على انتظام المجتمع المسلم، مما يستلزم البحث عن الوسيلة الأمثل والأكثر انضباطًا في مرجعيتها وفق الأصول والقواعد الشرعية للفتوى، لا سيما مع ظهور المستجدات في هذا المجال المتمثلة في الإفتاء الافتراضي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

والثاني: مواكبة ما يشهده العالم من تطور متسارع في مجال تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي أصبحت تغطي معظم مجالات الحياة المعاصرة، مما يوجب مناقشة مستجدات الذكاء الاصطناعي وقضاياه بجوانبها المتعددة، لبيان حكمها الشرعي تأصيلًا وتطبيقًا، وكيفية توظيفها، والضوابط الشرعية لاستخدامها وما يتبع ذلك، وهذا النظر يمثل اتجاه الدراسات الشرعية المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل في بيان مدى جواز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، ويتفرع على ذلك عدة أسئلة؛ أهمها:

- ما الآلية التي يعمل بها الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنتاج المحتوى في البيئة الرقمية؟
- ما المصادر التي تستقي منها أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي البيانات لإصدار الحكم الشرعي للمسألة موضوع الفتوى؟
- ما التوصيف الشرعي لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؟
- ما الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؟
- ما الوسائل التي تمكن من تجاوز الصعوبات المعيقة لتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان التحديات التي يفرضها استخدام الذكاء الصناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى، وضبط الإشكاليات الفقهية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في موضوع الدراسة من خلال وضع ضوابط شرعية، والوقوف على وسائل توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في خدمة الفقه الإسلامي.

حدود الدراسة:

سأتناول في هذه الدراسة حكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، وكيفية ذلك، وأثره.

الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات موضوع الذكاء الاصطناعي من خلال الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية من جوانب عدة؛ ومنها جانب الفتوى، ومن الدراسات التي تناولت جانبًا أو أكثر من موضوع الدراسة:

أولا: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، د. عمر بن إبراهيم المحميد، أستاذ الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الفقه، جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية، منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، رجب- رمضان ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م. وهي من أوائل الدراسات التي تناولت الموضوع، تناول فيها كيفية صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي وقدم نموذجًا لذلك، وبين تأصيل صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي وحكمها الشرعي.

ثانيًا: صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي.. الروبوت المفتي أنموذجًا، د. محمد غرغوط، كلية العلوم الإسلامية- جامعة الوادي- الجزائر، منشور بالسجل العلمي للملتقى العلمي الدولي للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية. تناول فيه الباحث أثر الذكاء الاصطناعي على صناعة الفتوى المعاصرة، وعرض نماذج لتوظيف بعض الدول العربية للذكاء الاصطناعي في الفتوى، واستشراف مستقبل الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي، والحكم الشرعي لاستقلال الروبوت المفتي بالفتوى.

ثالثًا: الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، د. مطلق جاسر الجاسر الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص ٣٩، الذكاء الاصطناعي، ربيع الآخر ١٤٤٦هـ/ أكتوبر ٢٠٢٤م. وهي من أحدث الدراسات التي تناولت الموضوع، تناول فيه

الباحث كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء وحكمه، وأثره في اختلاف الفقهاء.

رابعًا: تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى والفقه الإسلامي، مقارنة بين منصتي Gemini جمناي وChat GPT تشات جي بي تي، أ. د أيمن علي صالح، أستاذ الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة قطر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٢٥م، العدد ١٤٠، ٢٠٢٥م. وهي دراسة تطبيقية تناول فيها الباحث اختبار منصتي Chat GPT، وGemini للتحقق من مدى دقة الإجابة التي تقدمها المنصتان واختبار التحيز في الإجابات والمقارنة بينهما.

ولا شك في أهمية هذه الدراسات التي تعد من مصادر هذه الدراسة، ولها فضل السبق، إلا أن طبيعة هذه النازلة والتطورات المتسارعة التي نشهدها تحتم تتابع الدراسات في موضوعاتها مسايرة لهذا التطور العلمي ووضعه في الإطار الشرعي بالضوابط والمعايير الشرعية الحاكمة لصوره ومسائله، وما ينبغي إجراؤه وضبطه للوصول لمنهج سديد في ذلك تحريًا للحق مع عرض نماذج وأمثلة تطبيقية استكمالًا للدراسات السابقة، وتتميز هذه الدراسة بكونها خلاصة للدراسات السابقة في موضوعها، وبتقديم تصور للفرص الممكنة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية التي تكفل صحة المخرجات.

منهج الدراسة:

هو المنهج الوصفي ويتمثل في تصوير النازلة ومسائل الدراسة، كما اعتمدت المنهج التحليلي النقدي لبيان اختلاف الفقهاء وتحليل أقوالهم والوقوف على الأصول التي يبنى عليها الحكم الشرعي لموضوع الدراسة، والمنهج المقارن للمقارنة بين الآراء والترجيح. مع الالتزام بالمنهج العلمي من حيث: عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة، والتعريف بالألفاظ الغريبة والمصطلحات العلميَّة، والتوثيق باعتماد ذكر بيانات المصدر كاملة عند أول ذكر، والاقتصار على ذكر اسم المؤلف والمصدر بعد ذلك، والتوثيق من المواقع الإلكترونية بذكر البيانات

ورابط الصفحة، وتاريخ الاطلاع.

مخطط الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة، على النحو التالي:

- المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأهدافه، ومشكلة الدراسة، ومنهجها، ومخططها.
- المطلب الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة.

- الفرع الأول: التعريف بالفتوى، ومفهوم صناعة الفتوى.

- الفرع الثاني: التعريف بالذكاء الاصطناعي التوليدي، والمفردات ذات العلاقة، وآثاره.

- المطلب الثاني: حكم الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية.
- المطلب الرابع: توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أسأل الله التوفيق في القول والعمل، وأرجو أن تكون هذه الدراسة مساهمة قيمة لإثراء موضوع هذه النازلة، والحمد لله رب العالمين.

المطلب الأول

التعريف بمصطلحات الدراسة

تتناول الدراسة في هذا المطلب التعريف بمصطلحات الدراسة: التعريف بالفتوى، والذكاء الاصطناعي التوليدي؛ للوصول لتصور عن ماهية هذه التقنية الحديثة وآلية عملها في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية أو في صناعة الفتوى، حتى يمكن تحليلها وتأصيلها والوصول لحكمها.

الفرع الأول

التعريف بالفتوى، ومفهوم صناعة الفتوى

أولا: الفتوى لغة واصطلاحًا:

الفتوى في اللغة: "الْفَاءُ وَالتَّاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى طَرَاوَةٍ وَجِدَّةٍ، وَالْآخَرُ عَلَى تَبْيِينِ حُكْمٍ"[(١)]، والفتيا والفُتْوى والفَتْوى: ما أفتى به الفقيه في الْمَسْأَلَةِ، إِذَا بَيَّنَ حُكْمَهَا، والجمع: الفتاوَى والفتاوِي. وَاسْتَفْتَيْتُ: إِذَا سَأَلْتَ عَنِ الْحُكْمِ، فالسائل يسمى: المستفتي، والمجيب عن سؤال المستفتي هو: المفتي.[(٢)].

ومنه قوله تَعَالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[(٣)] [النساء: ١٧٦].

الفتوى في الاصطلاح: المستفاد من أقوال العلماء في معرض بيانهم لمعنى

---

(١) (مادة فتي): أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م): ج٤، ص٤٧٣.

(٢) ينظر: (مادة فتي): معجم مقاييس اللغة: ج٤، ص٤٧٤؛ جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور الرويفعي الإفريقي أبو الفضل (ت٧١١هـ)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، الطبعة ٣، ١٤١٤هـ): ج١٥، ص١٤٧-١٤٨.

(٣) ينظر: محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة ٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م): ج٦، ص٢٨.

الفتوى تقارب المعاني الاصطلاحية لمصطلح الفتوى ومشتقاته مع المعاني اللغوية، مع تباين عبارتهم واختلافهم في بيان حدها، ومما جاء في تعريفها أنها: إخبار المفتي بالحكم الشرعي نقلًا عن إمامه، أو عن اجتهاده ورأيه [(١)] .

وهو تعريف عام يتضمن الفتوى لبيان الحكم الشرعي، سواء كانت جوابًا لسؤال، أو بغير سؤال، وسواء كانت نقلًا لحكم المسألة عن إمام المذهب، أو اجتهادًا من المفتي.

وعُرفت الفتوى أيضًا بأنها: "تبيين الحكم الشرعي لمن سأل عنه"[(٢)] .

وهو تعريف يعبر عن حقيقة الفتوى بالكشف عن الحكم الشرعي للمستفتي، فالمسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وحكمها المراد معرفته هو حكم شرعي، وهذا مما يقيد به المعنى اللغوي العام للمصطلح، إلا أنه يخرج عن هذا الحد: الفتوى بغير سؤال بهدف بيان حكم المستجدات والنوازل للناس وتصحيح أقوالهم وأفعالهم وسائر أحوالهم.

واستحسن بعض العلماء إضافة قيد في تعريفهم للفتوى لتمييزها عن القضاء، ومن ذلك تعريفها بأنها: "تبيين الحكم الشرعي والإخبار به من دون إلزام"[(٣)].

---

(١) ينظر: محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت٥١٠ هـ)، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: الدكتور مفيد محمد أبو عمشة، والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١، ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م): ج٣، ص٦٣.

(٢) محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ)، شرح منتهى الإرادات، دراسة وتحقيق: أ.د عبد الملك بن عبد الله دهيش، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، الطبعة ٥، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م): ج١١، ص١٧٩.

(٣)علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (بتصرف)، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، (مطبعة السنة المحمدية، الطبعة ١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥ م، وصوَّرْتها: بيروت: دار إحياء التراث العربي): ج١١، ص ١٨٦؛ وينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل، (دار الفكر،

فأضيف في هذا التعريف قيد: "من دون إلزام" ليخرج القضاء؛ لأنَّ فتوى المفتي غير ملزمة للمستفتي، بخلاف قضاء القاضي فهو ملزم للمحكوم عليه.

ولا يلزم هذا القيد؛ لعدم دخول القضاء في جنس الإفتاء أصلًا والفرق بينهما ظاهر؛ فالإفتاء إخبار بالحكم أو تبيين له، والقضاء إنشاء للحكم وليس إخبارًا به.

ومما جاء في تعريفها أيضا: "إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة"[1].

وهو تعريف عام يلزم تقيده بلزوم أن يكون الحكم على الواقعة بدليل شرعي.

ولذلك يحسن أن يقال في تعريف الفتوى اصطلاحًا أنها: تبيين الحكم الشرعي عن دليل للمسائل الشرعية المسؤول عنها، والوقائع النازلة بغير سؤال.

فقولنا في التعريف:

- تبيين الحكم الشرعي، قيد يبين حقيقة الفتوى ببيان الحكم الشرعي.
- عن دليل: قيد يبين وجوب استناد الفتوى إلى الأدلة الشرعية، وهذا يقتضي أنه إذا قامت الأدلة على صحة الفتوى فلا يسع المسلم مخالفتها ديانة، وإن كان الأصل في الفتوى أنها غير ملزمة قضاء.
- للمسائل الشرعية المسؤول عنها: يدخل بهذا القيد في التعريف الفتوى الفردية جوابًا لسؤال في مسألة شرعية، ويخرج بذلك المسائل الأخرى غير المتعلقة بالشريعة؛ كمسائل الهندسة والطب والفلك وغيرها.
- والوقائع النازلة بغير سؤال: يدخل بهذا القيد القسم الثاني من أقسام الفتوى؛ وهو: الفتوى الجماعية بغير سؤال لبيان حكم النوازل المعاصرة التي يتطلب الوصول إلى معرفتها وإدراك حكمها أن تكون جماعية بالرجوع إلى هيئات

=

الطبعة ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م): ج١، ص٣٢.

(١)شِهَاب الدِّين أَبو الْعَبَّاس أَحْمَد بْن إِدْرِيس بن عبد الرَّحمن الصِّنْهَاجِيّ، الْمَشْهُور بِالْقَرَافِيِّ، (ت٦٨٤هـ)، الذخيرة، تحقيق: د. محمَّد حجي، والأستاذ محمَّد بوخبزة، والأستاذ سعيد أعراب، (بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٤م): ج١٠، ص١٢١.

الفتوى ومجالسها والمجامع الفقهية؛ التي يجمع فيها بين الخبير المتخصص في مجال النازلة والمفتي [١].

فالمفتي سواء كان واحدًا أو جماعة، يبذُل غاية جهده لبيان الحكم الشرعي المناسب لواقعة المستفتي في الإفتاء الفردي، وللمسألة الشرعية التي يدرسها ذوو الكفاءة العلمية بعد التباحث والتشاور للخروج برأي بالاتفاق أو بالأغلبية في حكم المسألة موضوع الدراسة.

ثانيًا: مفهوم صناعة الفتوى:

الصناعة في اللغة: "الصاد والنون والعين أصل صحيح واحد، وهو عمل الشيء صنعًا"[٢]، والصناعة: الحرفة والعمل، فالصناعة هي حرفة الصانع، وعمله الصنعة.[٣]

وفي الاصطلاح: "هي كل نشاط للإنسان يتفاعل فيه مع البيئة المحيطة ليطوعها لاحتياجاته، ويصنع منها عالم أشيائه"[٤] .

فالصناعة هي ملَكة [٥] في أمر عملي، ومنها ما يختصّ بأمر المعاش ضروريًّا كان أو غير ضروريّ، ومنها ما يختصّ بالأفكار [٦]، وصناعة الفتوى من هذا النوع؛ إذ هي نوع من العلم يحتاج إلى نظر وعمل للوصول إلى نتيجة.

جاء في الإبهاج في شرح المنهاج: "وقد يطلق العلم باصطلاح ثالث على

(١) ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامية برقم ١٥٣ (١٧/٢) بشأن الإفتاء آدابه وشروطه.
(٢)ينظر: (مادة صنع): أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة: ج٣، ص٣١٣.
(٣)ينظر: (مادة صنع): جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب: ج٨، ص٢٠٩.
(٤)المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، أعده للشاملة: عويسيان التميمي البصري: ص٤٠٨.
(٥)الملَكة: صفة راسخة في النفس تحصل من كثرة ممارسة الفعل وتكراره مرة بعد أخرى. عبدالرحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون (بتصرف)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ.خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، الطبعة ١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) : ج١، ص٥٠١.
(٦) ينظر: المرجع السابق: ج١، ص٥٠٢.

الصناعة كما تقول: عِلْمُ النحو؛ أي: صناعته، فيندرج فيه الظَّنُّ واليقين، وكل ما يتعلق بنظر في المعقولات لتحصيل مطلوبٍ يُسمى عِلْمًا، ويُسمى صناعة"[1].

واستنادًا لما تقدم يمكن تعريف صناعة الفتوى بأنها: الملكة في الإحاطة بأصول وقواعد العلم الشرعي والوقوف على مسائله ومنهجية استنباط فروعه من أصوله، مما يمكّن المفتي من بيان الحكم الشرعي بدليله والإخبار به.

فقولنا في التعريف:

- الملكة في الإحاطة بأصول وقواعد العلم الشرعي والوقوف على مسائله ومنهجية استنباط فروعه من أصوله: قيود تبين الشروط الواجب توافرها في المفتي ليكون أهلًا للفتوى، ويَخرُج بها مَن ليس مؤهلًا للفتيا؛ إذ تعد هذه الشروط وتحققها في المفتي أدوات صناعة الفتوى.
- مما يمكّن المفتي من بيان الحكم الشرعي بدليله والإخبار به: قيد يبين نتيجة تحقق الشروط السابقة في المفتي، فالنظر والعمل من المفتي ثمرته الكشف عن الحكم الشرعي المستند للدليل والإخبار به.

الفرع الثاني

التعريف بالذكاء الاصطناعي التوليدي، والمصطلحات ذات العلاقة

أولًا: تعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الذكاء في اللغة له معان منها: ذَكَا: الذَّالُ وَالْكَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ، أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ يَدُلُّ عَلَى حِدَّةٍ فِي الشَّيْءِ وَنَفَاذٍ [2]، وَالذَّكَاءُ: سُرْعَةُ الْفِطْنَةِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ:

(١)علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، وولده تاج الدين، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دراسة وتحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي- د. نور الدين عبد الجبار صغيري، وأصله: رسالة دكتوراه- جامعة أم القرى بمكة المكرمة، (دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الطبعة ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م): ج٢، ص ٧٩.

(٢) ينظر: (مادة ذكي): أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة: ج٢، ص٣٥٧.

ذَكِيَ يَذْكَى، ويطلق على حدة الفهم وسرعته، وأصله: تمام الشيء وكماله .[١]

الاصطناعي: اسم منسوب إلى اصطناع، والمقصود به ما كان مصنوعًا غير طبيعي، يقال: حرير اصطناعي، وقلب اصطناعي.[٢]

التوليدي: مصدر ولّد، والواو واللام والدال: أصل صحيح، يدل على النجل والنسل، ثم يقاس عليه غيره، وتولد الشيء عن الشيء: حصل عنه [٣].

في الاصطلاح العلمي: الذكاء الاصطناعي التوليدي : Generative AIنوع من أنواع الذكاء الاصطناعي AIويتمثل في مجموعة من الخوارزميات يتم تدريبها على مجموعة من البيانات لإنشاء محتوى جديد متنوع وأفكار مبتكرة بناءً على البيانات التي تم تدريبه عليها[٤].

ويظهر من خلال التعريف السابق أن آلية عمل هذه النوع من أنواع الذكاء الاصطناعي في استخدام بيانات التدريب لإنتاج مخرجات جديدة ومبتكرة هي سبب تسمية نماذج هذا النوع من الذكاء الاصطناعي بالتوليدي.

ثانيًا: تعريف المصطلحات ذات العلاقة:

- خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي:

تعرف خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي بأنها: مجموعة التعليمات التي تحدد كيفية تنفيذ مهمة حسابية، وتعمل على تحديث سلوكها بشكل متكرر

(١) ينظر: (مادة ذكي): جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ج١٤، ص٢٨٧.
(٢) (مادة صنع: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م): ج٢، ص ٣٢٣.
(٣) (مادة ولد): أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة: ج٦، ص ١٤٣.
(٤) ينظر: ألان بونيه، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، ترجمة: علي صبري فرغلي، (الكويت: عالم المعرفة، إبريل ١٩٩٣م): ص١١؛ هيئة الحكومة الرقمية، الدراسات البحثية، دراسة مختصرة للذكاء الاصطناعي التوليدي ChatGPT، نشرت في ٢٠٢٣/٤/٢٠م، تاريخ الاطلاع ١٤/٢٠٢٤/١٢م: ص١ . (https://dga.gov.sa/ar/node/1117)

استنادًا واستجابة لخبرتها من بيانات الإدخال، ومقاييس الأداء.[١]

- نموذج الذكاء الاصطناعي التوليدي:

نموذج الذكاء الاصطناعي التوليدي هو خوارزمية مُدرّبة جاهزة للاستخدام والتطبيق الفعلي.

ويظهر تميز هذا النوع من أنواع الذكاء الاصطناعي بما يلي:

- إنتاج مخرجات جديدة ومبتكرة باستخدام بيانات التدريب، وتشمل هذه المخرجات النصوص والصور والأعمال الفنية والأكواد البرمجية وغيرها.

استخدام النماذج التوليدية على نطاق واسع في الكثير من التطبيقات، مثل: Chat GPT.[٢].

(١) يهدف المتخصصون إلى إنشاء ذكاء اصطناعي مستقل قادر على استخدام مثل هذه الخوارزميات المتقدمة للتعلم لمنافسة أو تجاوز الذكاء البشري. ينظر: الدكتور عبد الله موسى، والدكتور أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٩م): ص ٩٨-٩٩؛ مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، الخوارزميات تعريفها وتصميمها وتحليلها وتصنيفاتها، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/١٤م:

https://www.mdrscenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%8%A7%D8%B1%D8%B2%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-algorithms/

Osoba, Osonde A., William Welser IV, and William Welser. An intelligence in our image: The risks of bias and errors in artificial intelligence. Rand Corporation, 2017: P4-6

(٢) Chat GPT: نموذج لغويّ محسّن للمحادثة طوّرته منظمة غير ربحية لأبحاث الذكاء الاصطناعيOpen AI ، وأصدر في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم معالجة اللغة الطبيعية التي تركز على مهام؛ مثل: إنشاء النصوص والترجمة وغيرها من التطبيقات المتعلقة بالنصوص، ويعتمد إنشاء الردود على شبكة محولات متعددة الطبقات وهي نوع من بنية التعلم العميق التي أثبتت فعاليتها في معالجة اللغة الطبيعية، وتظهر النسخة المطورة التي أطلق عليها GPT- ٣.٥ تحسنًا عن النسخة السابقة، وتعد أحد أكبر نماذج اللغات المتوفرة حاليًّا، وأكثرها تقدمًا، بالإضافة لتمتع الأداة بقدرة على التفاعل على

- السمة المميزة لنماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي هي القدرة على التكيف أو التعلم بشكل استقرائي من الخبرة- أي: البيانات - فيمكن لهذه النماذج تعلُّم لغة البشر، أو لغات البرمجة، أو أي موضوع، بالإضافة إلى استخدام ما تعرفه لحل المشكلات الجديدة والتعلم من الأخطاء ويؤدي ذلك إلى تحسين أداء النموذج نتيجة للتعلم من الأخطاء السابقة.

- نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي تقنية ذات قدرات حل تشبه قدرات الإنسان في حل المشكلات وتحاكي في عملها الذكاء البشري [1].

ومما تقدم نستخلص أن إنشاء نموذج للذكاء الاصطناعي التوليدي يتطلب بدايةً عملية معالجة البيانات، ثم إجراء عملية تدريب للنموذج وتقييمه، ويمكن تلخيص ذلك في الخطوات التالية:

الأولى: تحديد المشكلة وجمع البيانات: يتم في هذه المرحلة تحديد الهدف من إنشاء النموذج والمخرجات المطلوبة لمعرفة البيانات التي سيتم إعطاؤها للخوارزمية، ولا يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية حتى تُعرف المدخلات والمخرجات، وتتضمن هذه المرحلة جمع البيانات عالية الجودة والمتنوعة وفحصها، ثم معالجتها من أجل تنقيتها باستكمال المعلومات الناقصة وحذف المعلومات غير ذات الصلة.

الثانية: اختيار الخوارزمية المناسبة: يتم في هذه المرحلة اختيار نموذج الخوارزمية

شكل محادثة، وتقديم ردود قريبة من السياق البشري بشكل دقيق ومتقدم. ينظر: هيئة الحكومة الرقمية، الدراسات البحثية، دراسة مختصرة للذكاء الاصطناعي التوليدي ChatGPT، نشرت في ٢٠٢٣/٤/٢٠م، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/١٤م: ص١-٢ https://dga.gov.sa/ar/node/1117

(١) ينظر: المرجع السابق: ص١؛ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (١)، (الطبعة ٢، ٢٠٢٤م): ص١٤-١٥؛ ألان بونيه، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله (مترجم): ص١١-٢١؛

Osoba, Osonde A., William Welser IV, and William Welser. An intelligence in our image: The risks of bias and errors in artificial intelligence. Rand Corporation, 2017: P4-6

المناسب للنتائج المتوقعة والمطلوبة من هذا النموذج، وتتطلب هذه المرحلة الاستفادة من النظريات وتجارب الآخرين، مما ينتج عنه تجربة عدة خوارزميات للوصول لخوارزمية مناسبة، وهي خطوة مهمة لتأثيرها على كفاءة ودقة نظام الذكاء الاصطناعي.

الثالثة: تحضير البيانات للتدريب: يتم في هذه المرحلة تحضير البيانات للتدريب بتنسيقها بطريقة يمكن إدخالها في خوارزمية التعلّم.

الرابعة: تدريب النموذج :يتم استخدام البيانات التي جرت معالجتها من أجل تدريب الخوارزمية بهدف تقليل الأخطاء وتحسين الأداء وإنتاج النموذج.

الخامسة: تقييم أداء النموذج: يتم في هذه المرحلة تقييم أداء النموذج بتجربته لمعرفة ما إذا كان دقيقًا ويحقق المطلوب، فيتم نشره واستخدامه، أم يتطلب تحسين.

السادسة: تحسين أداء النموذج :يتم في هذه المرحلة تحسين أداء النموذج بإضافة بيانات جديدة أو إجراء تعديل في الخوارزمية ومعاملاتها أو قد يتطلب الأمر تغيير الخوارزمية[1].

الفرع الثالث

أهمية نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثارها

يمكن بيان أهمية التقدم في نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي والآثار الناتجة عن ذلك من خلال ما يلي:

---

(١) ينظر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (١): ص٢٣-٢٤؛ هدى جبور، مقال خوارزميات الذكاء الاصطناعي، (أكاديمية حسوب، ٢٠٢٣/٩/٣٠م، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/١٥م):
https://academy.hsoub.com/programming/artificialintelligence/%D8%AE%D9%88%D8% A7%D8%B1%D8%B2%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84% D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A/

- حصول ثورة تقنية وتطورات مهمة في مجال التعليم والتكنولوجيا والأعمال التجارية والصناعية وغيرها.
- تغير ظاهر في الطريقة التي نتفاعل بها بعضنا مع بعض ومع المعلومات من حولنا.
- تعد نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي أداة قوية لكيفية الابتكار والإبداع، وتقليل المدة المستغرقة لتطوير الأعمال.
- تنوع مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي يوفر إمكانات قوية للمستخدمين في مجالاته المتنوعة، فهي تساعد الإنسان على إنجاز المهام وتقديم التوصيات ودعم اتخاذ القرار[1].

وعلى تلك التطورات التي حققتها أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي والتي ساهم فيها توفر كميات كبيرة من البيانات والتطور التقني في مجال علوم الحاسب، إلا أن هناك عدة سلبيات ينبغي التنبيه عليها والعمل على معالجتها، وأبرزها:

- احتمال إنتاج معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة أو متحيزة استنادًا على الأنماط والبيانات التي تم التدريب عليها؛ ويمكن معالجة هذا بالحرص على جودة بيانات التدريب، حيث تعد هي العامل الرئيس والمؤثر بشكل مباشر على أداء وموثوقية نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي عبر التطبيقات المختلفة، ولكن تظل إشكالية التحيز قائمة وتتمثل في صعوبة تحديد الحقيقة الأساسية أو تحديد المبادئ التوجيهية القوية، والواقع أن العمل الأخير على الخوارزميات العادلة يُظهِر أن هناك عادة مقايضة بين الدقة والإنصاف، ففرض قيود ومبادئ توجيهية قوية يؤدي إلى حجب أو تشويه المتغيرات المعلوماتية.
- نسبة كبيرة من بيانات التدريب التي تستخدمها حاليا النماذج اللغوية للذكاء الاصطناعي التوليدي وغيرها، تُجمع من المصادر المتاحة على الإنترنت، وغالبا

(١) ينظر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (١): ص١٨.

ما تحتوي مجموعات البيانات على أعمال؛ مثل: النصوص والصور والتصاميم وغيرها من الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر، وهذا يتطلب دراسات تقدم حلولًا نظامية في مجال الملكية الفكرية.

- إمكانية الوصول لبيانات النظام واختراقها، ويمكن معالجة هذا بعمل ضمانات تحد من الوصول غير المصرح به للبيانات للحفاظ على خصوصية البيانات وضمان عدم استخدامها بوجه غير مشروع، حيث يعد أمن الوصول إلى بيانات التدريب المتنوعة أحد الضمانات المهمة ضد التحيز في مجال الذكاء الاصطناعي[١].

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ص ٢٥؛ محمود عبد الرحمن دادو، مطارحات وضوابط أبستمولوجية في أخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٢٥) العدد ١٤١: ص٢٣١-٢٣٢، ٢٣٥-٢٣٦؛

Osoba, Osonde A., William Welser IV, and William Welser. An intelligence in our image: The risks of bias and errors in artificial intelligence. Rand Corporation, 2017: P7-12;17-19

المطلب الثاني

حكم استنباط الأحكام والفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي

الدراسات التي تناولت بيان حكم استنباط الأحكام الشرعية والفتوى عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي، معدودة، وقد تناول بعض الباحثين بيان الحكم من المنظور العام، واتجه آخرون لتخصيص ذلك بالروبوت المفتي أو بعض برامج تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل بالنظم الخبيرة[(١)] كبعض برامج حساب الزكاة والمواريث، أو نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي العامة؛ مثل: Geminiجمناي[(٢)]

---

(١) النظم الخبيرة (Expert Systems) هي فئة من أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل عن طريق محاكاة الخبرة البشرية في مجال معين عن طريق تحويل المعرفة والخبرة المتخصصة إلى قواعد قابلة للتطبيق، وتتكون هذه القواعد من مجموعة من الجمل والمفاهيم والعلاقات المنطقية التي توفر للنظام الخبير المعلومات اللازمة لتحليل المشكلة المحددة واتخاذ القرار. ينظر: ألان بونيه، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، ترجمة: علي صبري فرغلي: ١٧٩-١٨١؛ الدكتور عبدالله موسى، الدكتور أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر: ص١٨٧؛ خالد منصور الشعيبي، الأنظمة الخبيرة استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، مايو ٢٠٠٠م) المجلد ٧ ، العدد ٢: ص٢٥٩.

(٢) تطبيق مساعد من Google على الويب أو للأجهزة الجوّالة؛ يضع بين يدي المستخدم أفضل مجموعة من نماذج الذكاء الاصطناعي لمساعدته على التعلُّم بطرق جديدة، ووضع الخطط والعثور على طرق مختلفة لإنجاز المهام، أو للحصول على شرح سريع وسهل الفهم حول مواضيع معقّدة، كما يمكنه إنشاء الرسائل الإلكترونية والمدوّنات والقصائد وغير ذلك، تاريخ انطلاقه: ديسمبر٢٠٢٣م، وتوجد نسخة مدفوعة من تطبيق Gemini، وتسمى Gemini Advanced، وتقدم مزايا إضافية وميزات متقدمة للذكاء الاصطناعي، كما تقدم إمكانية الاستخدام التجاري، واشتراكات API للمطورين والشركات لدمج ميزات Google Gemini في تطبيقاتهم. ينظر: الذكاء الاصطناعي، سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (١)/ سدايا: ١٥؛ الموقع الإلكتروني لمساعدة تطبيقات Google، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/١٢/١٥م: https://support.google.com/gemini/answer/13275745?hl=ar&co=GENIE.Platform%3DAndroid

وChatGPT تشات جي بي تي وغيرهما، وتتناول هذه الدراسة في هذا المطلب بيانًا لحكم صناعة الفتوى عن طريق نظم وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في الفروع التالية:

الفرع الأول

صورة المسألة

يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية بعدة طرق؛ منها:

أن يستعمل نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي بصورها المختلفة، المتخصصون من العلماء وطلاب العلم، أو العوامُّ تحت إشراف المتخصصين، أو دون الرجوع للمتخصصين، ومن الصور الشائعة لذلك:

استخدام ChatGPT وما يماثله من نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي العامة كتطبيق Gemini، وتطبيق Meta Al المساعد الافتراضي بتقنية الذكاء الاصطناعي لأحد أكثر تطبيقات التوصل الاجتماعي استخدامًا WhatsApp، واشتهر استخدام عامة الناس لهذه النماذج؛ لسهولة استخدامها وسرعة استجابتها، حيث يقوم المستخدم بتقديم أسئلته واستفساراته مباشرة بالتفاعل معها من خلال النص، أو عبر المحادثات الصوتية، مع إمكانية إضافة الصور، ويقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل السؤال واقتراح الإجابة المناسبة، ويلاحظ أن النسخة المدفوعة من هذه النماذج تتميز بخصائص إضافية وأداءٍ أفضل، إلا أن غالب المستفيدين يستخدمون النسخة المجانية.

ومنها: استخدام نماذج مخصصة للفتوى مستندة للذكاء الاصطناعي التوليدي، كالروبوت المفتي، حيث يعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل السؤال واقتراح الإجابة المناسبة من خلال دائرة البيانات التي غُذّي بها، ويجيب هو مباشرة على السائل كما في روبوتات المحادثة المباشرة، وقد تُعرض الإجابة على الأخصائي للتأكد من صحة الفتوى الشرعية قبل إرسالها للمستفتي في نماذج أخرى للروبوت المفتي.

ووجه الفرق بين النماذج العامة والنماذج المخصصة للفتوى اختلاف المهام

ومصادر البيانات، ففي النماذج العامة للذكاء الاصطناعي التوليدي تكون دائرة البيانات واسعة وغير معروفة، بالإضافة لشمولها مختلف التخصصات وقيامها بالكثير من المهام؛ كالتخطيط لإنجاز المهام، وتشخيص الأمراض، وتحليل الصور الطبية، وترجمة النصوص وغيرها، أما نماذج الذكاء الاصطناعي المخصصة فتخصص مصادر البيانات التي يُغذّى بها ويدرّب عليها، ويحدّد مجال عمله، وأساس عمل نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي المخصصة للفتوى استنباط الحكم والإجابة على الفتوى.

الفرع الثاني

التأصيل الفقهي

التأصيل الفقهي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، يندرج تحت أصلين رئيسين:

الأول: قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد، فالآثار والنتائج الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية تخرج وفق قواعد وضوابط الموازنة الشرعية، وذلك باعتماد المصلحة والمفسدة ميزانًا للحكم، باعتبار أولى المصالح عند التعارض وعدم إمكان الجمع، ودفع المفسدة الأكثر ضررًا عند التَّعارض، واختيار الأنفع في حال تعارض المصالح والمفاسد[1].

الثاني: رعاية وحفظ الكليات الخمس؛ ذلك أن مجال استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية يرتبط بحفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال، بحسب موضوع النازلة وسؤال الفتوى، وأيضًا ما ينشأ عن استخدامها من تحديات وإشكاليات؛ لذلك يلزم عند النظر في نتائج استخدام الذكاء الاصطناعي

(١) ينظر: عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام (ت٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: د. نزيه حماد، د.عثمان جمعة ضميرية، (دمشق: دار القلم، جـدَّة: دار البشير، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م): ج١، ص٤٠، ٨٧، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٦؛ خليل بن كيكلديٍّ العلائيّ الشَّافعيّ (ت٧٦١هـ)، المجموع المذهب في قواعد المذهب، تحقيق ودراسة: د. مجيد علي العبيدي، د. أحمد خضير عباس، (مكة المكرمة: المكتبة المكيَّة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م): ١/ ١٢٥- ١٣٠.

التوليدي استنباطًا لحكم أو جوابًا لفتوى اعتبار ما يؤول إليه الأمر وفق المنهج الصحيح للاجتهاد المآلي[١] .

الفرع الثالث

الأقوال الواردة في المسألة، والاستدلال لها

للمعاصرين في بيان حكم استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية اتجاهات متغايرة بناء على الصورة التي تبنتها كل دراسة، ومن خلال دراسة هذه الأقوال وتحليلها يتبين ما يلي:

الصورة الأولى: مسألة استخدام الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدةً من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي:

ذهب كثير من العلماء والباحثين المعاصرين إلى أنه لا مانع شرعًا من استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي بتقنياته المختلفة أداةً مساعدة من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي تعين المجتهد والمفتي في استنباط الحكم الشرعي والوصول للحق والاستفادة من هذه الثورة التقنية بالقدر الذي يتلاءم مع مقاصد الشريعة وحكمها، مع التقيد بالضوابط التي تحول دون الوقوع في الخطأ.

وهذا هو المستفاد من أقول العلماء والباحثين في معرض بيانهم وحديثهم عن أحكام استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى [٢]، وهو ما أفاده التقرير السنوي للمؤشر العالمي للفتوى GFI لعام ٢٠٢٣ حيث تشير الإحصاءات أن ٨٥% من الفتاوى بشقيها الرسمي وغير الرسمي اتفقت على جواز ومشروعية

---

(١) يقصد بالاجتهاد المآلي: الاجتهاد الفقهي بالنَّظر إلى مآل الأفعال بالجمع بين فقه المقاصد، وفقه الواقع، وفقه الموازنات. ينظر :إبراهيم بن موسى اللَّخمي الأندلسيّ الشَّاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرَّج أحاديثه: الشَّيخ عبد الله دراز، وضع تراجمه: الأستاذ محمَّد عبد الله دراز، خرَّج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السَّلام عبدالشَّافي محمَّد، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلميَّة): ج٢، ص٤-٥: ج٤، ص١٣٨-١٣٩.

(٢) ينظر: د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رجب-رمضان ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م)، العدد ٥٧: ص ٥٨٢.

التعامل بالذكاء الاصطناعي عامة، فيما ذهبت ١٥% من الفتاوى إلى تحريم الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز المتبنين لذلك الرأي: دار الإفتاء الكندية[١] .

الأدلة:

أولاً: أدلة المجيزين لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي:

مما يستدل به لمذهب جمهور المعاصرين على جواز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أداة مساعدة من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي، ما يلي:

أولاً: عموم النصوص الدالة على تشجيع التقدم في العلم بكل توجهاته ومجالاته، ومكانة العلماء؛ ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

ثانيًا: النصوص الشَّرعية من الكتاب والسنة الدالة على أهمية نشر العلم وفوائده، لأثر تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في توسيع دائرة الاستفادة من العلم وتداوله، باعتبارها أشهر أدوات العصر انتشارًا وتداولًا، ويمكن من خلالها بث المعارف والعلوم النافعة الدينية والدنيوية؛ وهي بذلك تعد وسيلة من وسائل تحقيق أصل من أصول المنهج الإسلامي، ومن النصوص التي يستدل بها على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

ووجه الاستدلال بالآية الكريمة: أن الأمر بالبلاغ هو أمر بنشر العلم بما أنزل من رب العالمين وعدم كتمه، يقول القرطبي في معرض بيانه لدلالات الآية الكريمة: "وَهَذَا تَأْدِيبٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَأْدِيبٌ لِحَمَلَةِ الْعِلْمِ مِنْ أُمَّتِهِ؛ أَلَّا يَكْتُمُوا شَيْئًا مِنْ أَمْرِ شَرِيعَتِهِ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَمْرِ نَبِيِّهِ أَنَّهُ لَا يَكْتُمُ شَيْئًا مِنْ

(١) ينبغي التنبيه على أن ذلك جاء ضمن تحليل عينة مكونة من ٣٠٠٠ فتوى، استحوذت القضايا والآراء المرتبطة بالذكاء الاصطناعي على ١٣% من إجمالي عينة الفتاوى والآراء؛ نتج ذلك عن استخدام بعض الدول لها في تأدية الشعائر الدينية، وترجع قلة نسبتها لعدم شيوع استخدامه بالنسبة لكثير من المؤسسات الإفتائية.

وَحْيِهِ"[1]، فتبليغ العلم لا يكون إلا بأخذه من مصدره الأصيل ونقله وتداوله على مر العصور للإفادة منه، ووسيلة ذلك أدوات نقل المعرفة والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان؛ ولذلك فالواجب على العلماء المعاصرين الاستفادة من أدوات نقل المعرفة المعاصرة.

ومن شواهد ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

ووجه الاستدلال بالآية: أن الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿فَخُذُوهُ﴾، وقوله: ﴿فَانْتَهُوا﴾ خطاب لأهل كل عصر؛ فالمستفاد أنه أمر عام في حق أهل زمانه ومن جاء بعدهم في كل شيء أتى به النبي صلى الله عليه وسلم من أمرٍ أو نهيٍ أو قولٍ أو فعلٍ، وإن كان السبب خاصًّا فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وكل شيء أتانا به من الشرع فقد أوصله إلينا، ولا وصول إلا بالتبليغ.[2].

(١) ولعدم انتشاره في المجتمعات بشكل واسع، وبالتالي قلة تعامل الناس مع مسائله الأخلاقية والشرعية. دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي، المؤشر العالمي للفتوى يقدم حصاد تقريره السنوي لعام ٢٠٢٣: تاريخ النشر ٣١/ ٢٠٢٣/١٢، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/٢٠م:
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/9163/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85
ج٦، ص٢٤٢.

(٢) ينظر: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ، فتح القدير، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة ١، ١٤١٤هـ): ج٥، ص٢٣٦.

ومنها: حديث النبي صلى الله عليه وسلم: نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ [(١)]. ووجه الاستدلال بالحديث: دلالته الظاهرة على أهمية البلاغ في أمور العلم ونشره وتداوله بعد استيعاب المعلومة وحفظها؛ للدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم لمن اشتغل بسنته عليه الصلاة والسلام وبلغها وعمل بها أن يجعله ذا نضرة وبهجة؛ ووجه ذلك أن المتلقي من السامع ربما يكون أوسع إدراكًا، وأقوى ملكة في الفهم والتصور والتحليل، فيكون أنفع وأقوى في البلاغ والبحث فيستنبط مما بلغه من العلم ما لا يفهمه الحامل، فالمستفاد من هذا الحديث أنّ في وقف العلم على من سمعه ضياعًا للعلم وقطعً للاجتهاد مما يؤدي إلى التخلف عن مواكبة العصر .وفي الحديث دلالة أيضًا على كراهية اختصار الحديث لمن ليس بمتناهٍ في الفقه؛ لما يترتب على ذلك من ضياع المعاني، فيتعذر الاستدلال واستنباط الأحكام على من بعده ممن هو أفقه منه [(٢)].

---

(١)أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، به، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانِيّ الأَزْدِيّ (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داوُد، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية)، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث (٣٦٦٠): ج٣، ص٣٢٢؛ أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت٥٢٩٧)، الجامع الصَّحيح المعروف بـــ(سنن التِّرمذيِّ)، (٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (دار الرسالة العالمية، الطبعة ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث (٢٨٤٨): ج٤، ص ٥٩٧.

(٢)ينظر: أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي الشافعي (ت٣٨٨هـ)، معالم السنن، طبَعهُ وصححه: محمد راغب الطباخ، حلب: المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢هـ): ج٤، ص ١٨٧؛ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، (دمشق- بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة ٢، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م): ج١، ص٢٣٦-٢٣٧؛ أبو سليمان حمد بن محمد الخَطّابي (ت ٣٨٨ هـ)، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م): ج١، ص١٤٩.

تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في توسيع دائرة الاستفادة من العلم وتداوله، باعتبارها أشهر أدوات العصر انتشارًا وتداولًا، ويمكن من خلالها بث المعارف والعلوم النافعة الدينية والدنيوية؛ وهي بذلك تعد وسيلة من وسائل تحقيق أصل من أصول المنهج الإسلامي.

ثالثًا: أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يأتي دليل على تحريمها [(١)]، والذكاء الاصطناعي علم من العلوم يحتاجه الناس في حياتهم، بل يشهد الواقع أن هذا العلم أصبح من المقومات الأساسية للنهضة الحضارية، ومن العلوم التي توجِّه الإنسان وتأخذ بيده وتيسر له القيام بمهامه، فالأصل فيه الإباحة حتى يدل دليل على التحريم، كاشتماله على محظور شرعي أو إلحاقه ضررًا بالإنسان.

رابعًا: أن الموازنة بين المتعارضات- وقاعدتها الموازنة بين المفاسد والمصالح[(٢)]- أصل رئيس يُبنى عليه حكم استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي أداةً من أدوات استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، فاستخدامه مقيد بتحقق المصلحة الراجحة وانتفاء المفسدة؛ لأنَّ الغاية من استخدام هذه التقنية مواكبة التطور العلمي والاستفادة من تقدمه في كل ما من شأنه أن يخدم

(١)ينظر: زين الدِّين بن إبراهيم بن محمَّد الشَّهير بابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، الأشباه والنظائر، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م): ص٥٦-٥٧؛ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشَّافعي (ت٧٩٤هـ)، المنثور في القواعد، حققه: د. تيسير فائق أحمد محمود. راجعه: د. عبد الستار أبو غدة. (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م): ج١، ص١٦٧.

(٢)والأصل أنه في حال اجتماع المصالح والمفاسد فالواجب درء المفاسد جميعها وتحصيل المصالح ما أمكن، فيُتخير عند تساوي الرُّتب، ويرُجح عند تفاوتها، ويُتوقف عند الجهل وفق قواعد الترجيح بين الأحكام والمصالح. ينظر: عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ج١، ص ٨، ٤٠-٤١، ٨٧، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٦، ١٦٤؛ محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت٧٥٨ه)، القواعد، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) (القاعدة: ٣٩٨): ج٢، ص٦٠٨؛ خليل بن كيكلدي العلائي الشَّافعيّ، المجموع المُذْهب في قواعد المذهب: ج١، ص١٢٩-١٣٠.

الدين ويحقق للإنسان غاياته، وهذا مقصد شرعي، ولا يخفى الأثر الظاهر لاستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في إحداث تطورات مهمة أداةً من أدوات استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، وما نشهده من تطور متسارع في هذا المجال يظهر أن المصالح الناشئة عن استخدام هذه التقنية مصالح راجحة تقابلها مفاسد متوقعة يمكن ضبطها، أما القول بالمنع المطلق فتترتب عليه مفاسد راجحة؛ منها: مخالفة المنهج العلمي في الإسلام القائم على تشجيع التقدم في العلم بكل توجهاته وعدم الجمود، ولا شك أن لذلك آثارًا وعواقب لا تحمد.

ثانيًا: أدلة القائلين بتحريم استخدام الذكاء الاصطناعي مطلقًا:

استدل القائلون بتحريم استخدام الذكاء الاصطناعي مطلقًا بما يلي:

أولًا: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ ۚ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

ووجه الاستدلال بالآية: الأمر بسؤال أهل العلم فيما يشكل، ولا يتحقق هذا في استخدم نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وغيرها من أنواع الذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: عدم قدرة نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وغيرها من أنواع الذكاء الاصطناعي من التحقق من الوقائع والأوصاف المؤثرة في الحكم؛ كحالات الضرورة وقيام الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، وتقدير المصالح والمفاسد المتغيرة .[1].

ثالثًا: قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تحتم القول بالتحريم؛ لما يترتب على استخدام تقنياته في

(١)ينظر: د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ص٦١٤؛ د. محمد غرغوط، صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي.. الروبوت المفتي أنموذجًا، عرض لبعض النماذج واستشراف لمآلاتها المستقبلية، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، (الجزائر: مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي- كلية العلوم الإسلامية، ٢٠٢٤): ص ٣٩٨.

الفتوى من مفاسد يلزم درؤها، ومنها: أنه ينتج عن استخدام المتعلم لها إنشاء فجوة بينه وبين لغة الفقهاء لاستعمال أدوات الذكاء الاصطناعي مصطلحات اللغة المعاصرة، بالإضافة إلى تراجع مهارات التفكير لدى طلاب العلم باعتمادهم على تلك الأدوات، وعدم تطور قدراتهم وارتقائها لبلوغهم مرحلة الاجتهاد. ومنها: العزوف عن تلقي العلم من العلماء لتوفر مصادر بديلة، مع ما تحتويه المصادر المتاحة من إشكاليات من عدم موثوقية المعلومات، والخلط في بعضها، وعدم الدقة.[١].

رابعًا: استند القائلون بتحريم الذكاء الاصطناعي في أدلتهم على أن صفة الخلق من صفات الله تعالى، ووصفوا الذكاء الاصطناعي بالتكنولوجيا التي تهدف إلى استبدال خلق الله تعالى.[٢]

الصورة الثانية: مسألة استقلال نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي بالفتوى:

تناولت الكثير من الدراسات المعاصرة حكم الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي باستخدام أشهر نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي العامة لمعالجة

(١) ينظر: المرجع السابق: ص٣٩٠؛ د. منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، (٢٠٢٥م)، العدد ١٤٠): ص٢١٨.

(٢) دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي، المؤشر العالمي للفتوى يقدم حصاد تقريره السنوي لعام ٢٠٢٣، تاريخ النشر ٣١/ ٢٠٢٣/١٢م، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/٢٠م:

https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/9163/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D9%82%D8% AF%D9%85-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

اللغة الطبيعية؛ مثل: ChatGPT، Gemini، Clade ai، perplexity ، وغيرها، وتناولت دراسات أخرى حكم الفتوى من خلال الروبرت المفتي، وتطبيقات الفتوى وخلاصة أقوالهم في ذلك كالتالي:

أما استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية العامة في الفتوى، أو في حل المسائل الفقهية، أو تلخيص آراء الفقهاء لاستنباط الأحكام فالظاهر عدم جواز الاعتماد على أي منها وهو قول جمهور المعاصرين استخلاصًا من أقوالهم في حكم استخدام الذكاء الاصطناعي(١)، أو تصريحًا(٢)، ووجه هذا القول ما ينتج عن استعمال نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية العامة في الفتوى، أو في حل المسائل الفقهية، أو تلخيص آراء الفقهاء لاستنباط الأحكام مفاسد عظمى يلزم درؤها والحد منها ما أمكن، ومنها:

١- ارتفاع نسبة الأخطاء الواقعة فيها، بحسب الدراسات التطبيقية(٣) في ذكر الأقوال في المسائل لا سيما في المسائل المتشابهة أو المتفرعة بعضها من بعض، وكذلك الخطأ في الأدلة، وتعد بعض هذه الأخطاء في منصة Gemini نوعًا من التحريف المقصود، بالإضافة لتوسع منصة Gemini في الإجابة وذكر المصادر إلا أنها لا تتقيد بالمصادر المذكورة في الإجابة، بل قد تجيب بما يخالف المذكور فيها، مع اختلاق معلومات كالآيات والأحاديث وعزوها عزوًا وهميًّا إلى مصادر

(١) ويأتي بيان ذلك بالفقرة التالية في تفصيل القول بالجواز.

(٢) ينظر: أ.د أيمن علي صالح، تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى والفقه الإسلامي، مقارنة بين منصتي جمناي وتشات جي بي تي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٢٥م) العدد ١٤٠: ص٧٨.

(٣) قام الباحث باختبار دقة منصتي ChatGPT، Gemini ، من خلال توجيه أسئلة عامة، وأسئلة متخصصة، وطرح الأسئلة بالسؤال عن مسألة عامة في الفقه الإسلامي، واستفتاء خاص بطرح الحكم في صورة واقعة للمستفتي. كما طرحت أسئلة لاختبار التحيز بين المذاهب الفقهية، وأخرى لاختبار التحيز بين المذاهب والتوجهات الإسلامية وغيرها من الغربية والتغريبية والحداثية. ينظر تفصيل ذلك وتحليل الإجابات: أ.د أيمن علي صالح، تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى والفقه الإسلامي، مقارنة بين منصتي جمناي وتشات جي بي تي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ١٤٠: ص ٦٧-٧٤.

معتمدة.

٢- تفاوت نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في النتائج وتغيرها، وهذا ناتج عن اختلاف أدوات النظام في الخصائص والقدرات التحليلية، واختلاف التحديثات والمدخلات وغيرها، ومن نتائج ذلك لوحظت الثقة الكبرى في طريقة عرض الإجابة بمنصة ChatGPTمقارنة بمنصةGemini مع تحقق نسبة الخطأ الغالبة في إجابتها، مما قد يوقع المستفتي في الخطأ بالاعتماد عليها.

٣- يظهر تحيز في منصةGemini في الإجابة من خلال جزمها برأي في المسائل الخلافية، وعدم إجابتها لما يكون معارضًا للمفاهيم والمبادئ الغربية المخالفة للشريعة الإسلامية، أما منصة ChatGPTفقد توجه السائل لاتباع المذهب السائد في بلده[١].

أما الاعتماد على الروبوت المفتي وتطبيقات الفتوى فقد اختلف الباحثون في حكم استخدامها على أقوال:

القول الأول: لا حرج من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الفتاوى التي لا تتعلق بظروف شخص بعينه، ولا تخضع للموازنة بين مصالح ومفاسد معينة، ويشترط أن تكون الجهة التي دعمت الذكاء الاصطناعي جهة موثوقة، وأن يكون لدى المستفتي الحد الأدنى من فهم العبارات والدلالات اللغوية؛ تجنبًا للخطأ. أما القضايا التي بنيت على الأعراف أو احتفت بها قرائن وظروف تتغير بها الفتوى عادة فلا يجوز الاعتماد فيها على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاستفتاء[٢].

القول الثاني: التفريق بين العلماء المتخصصين وطلبة العلم والعوام، فيجوز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالفتوى كالروبوت المفتي

(١) المرجع السابق: ص٧٨؛ د. منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ١٤٠: ٢١٦-٢١٨.

(٢) ينظر: د. مطلق جاسر الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (٣٩): ٢٤٨-٢٤٩.

للعلماء المتخصصين وطلاب العلم، ولا يجوز للمبتدئين من طلبة العلم الشرعي والعوام استخدامها.

القول الثالث: الجواز بضوابط منها ما يتعلق بالنموذج، ومنها ما يتعلق بالمستفتي، وينتج عن تحققها الوصول لصحة الفتوى، وهي:

١- أن يعد البرنامج ويشرف عليه من بدء العمل وحتى الانتهاء منه وتطبيقه علماء أو طلاب علم في المجال الشرعي والتقني من ذوي المعرفة والخبرة التي تؤهلهم لإخراج العمل بإتقان.

٢- أن تكون مسائل النموذج مما لا يتغير بالعرف أو الاصطلاح، أو يدخلها سد الذرائع، أو تتغير بتغير النيات.

٣- اعتماد أحدث التقنيات الأمنية لضمان سلامتها من الاختراق.

٤- التحق من النموذج بتجربته قبل نشره حتى يتحقق من عدم وقوع الخطأ.

٥- اعتماد هيئة شرعية معتبرة للنموذج وإجازته بعد التحقق من دقته.

٦- المراجعة الدورية للبرنامج والتحديث الدوري له، ومعالجة المشاكل التقنية والشرعية، مما يضمن استمراريته وفاعليته.

٧- ترجمة النموذج في حالة اكتمال أركان الترجمة، وإمكان الترجمة للغة أخرى.

أما شروط وضوابط المستفتي من نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة بالفتوى فهي:

١- أن يكون المستفتي مميزًا للسؤال، عالمًا بالفروق المؤثرة والمصطلحات.

٢- أن يكون لديه تصورٌ كاملٌ عن الواقعة محل السؤال؛ لضمان صحة السؤال، وتأثر المخرجات بذلك.

٣- إتقان لغة النموذج المستخدم[(١)].

(١) د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى (بتصرف)، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧: ص٦١٧-٦٢٠.

القول الرابع: عدم الجواز مطلقًا.

الأدلة:

أولًا: استدل أصحاب القول الأول القائلين بالتفصيل بما يلي:

تعذر تحقق شروط المفتي في أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ مثل: الإسلام، والتكليف، والعدالة، وفقه الواقع، فيتعذر الاجتهاد في المسائل التي تتطلب تصور المفتي للواقعة بالوسائل السمعية والبصرية لتحقيق المناط وإصدار الحكم على المسألة، بينما المسائل التي لا تتعلق بظروف شخص بعينه، ولا تخضع لموازنة مصالح ومفاسد معينة للفتوى؛ كتطبيقات المواريث وزكاتي، التي تعمل كنماذج وليس فيها اجتهاد من المستفتي، فتعد وسيلة للتبليغ، وغالب هذه النماذج تعد بنظام الخبرة الذي يستند في إعداد بنك المعرفة الذي يستمد منه النظام المعلومات على الخبير، مع الحرص على التأكد من صحة المخرجات وتحقق فهم المستفيد للعبارات والدلالات اللغوية[(١)].

ثانيًا: استدل أصحاب القول الثاني القائلين بالجواز للعلماء المتخصصين وطلبة العلم، وعدم الجواز للعوام، بما يلي:

أولًا: عموم النصوص الدالة على الحثّ على الدَّعوة إلى الله، والتعاون والتَّواصي بالحقِّ، ونشر العلم، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [المائدة:٢]، فالعالم يُعلّم الجاهل، وطالب العلم يُبلّغ غيره العلم، إذا كان على بصيرةٍ، ويحصل التَّعاون، وأحد أهم وسائل العلم المعاصرة تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتي تيسر العلم وتوفر الوقت والجهد[(٢)]؛

(١) ينظر: المرجع السابق: ص٦٠٤؛ د. محمد غرغوط، صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي.. الروبوت المفتي أنموذجًا، عرض لبعض النماذج واستشراف لمآلاتها المستقبلية، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية: ص٣٩٠-٣٩١؛ د. مطلق جاسر الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (٣٩): ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) ينظر: د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧: ص٥٩٢؛ د. محمد غرغوط، صناعة الفتوى عن طريق

"وللوسائل أحكام المقاصد"[1].

ثانيًا: أن الأصل الإباحة ولا دليل على المنع، والمصالح في هذا الباب راجحة، والشرع جاء بجلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، جاء في قواعد الأحكام: "إذا اجتمعت مصالح ومفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد، فعلنا ذلك؛ امتثالًا لأمر الله تعالى فيهما لقوله سبحانه وتعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن: ١٦]، وإن تعذر الدرء والتحصيل، فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة... وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة، وإن استوت المصالح والمفاسد فقد يتخير بينهما وقد يتوقف فيهما، وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفاسد"[2] .

ثالثًا: تمكن أهل الصنعة الفقهية وطلاب العلم من اكتشاف الخطأ في مخرجات النظام بما لديهم من مؤهلات علمية.

رابعًا: درء المفاسد الناشئة عن استخدام المبتدئين من طلبة العلم والعوام لنماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة بالإفتاء، ومنها: استخدام المبتدئين من طلاب العلم الشرعي هذه التقنية يعيق تطور المهارات العلمية ويؤدي لعزوفهم عن تلقي العلم من العلماء واعتمادهم على أنظمة الذكاء الاصطناعي مع ما فيها من إشكاليات وأخطاء في المخرجات على التفصيل المتقدم وضعف أدوات المعرفة لدى الطلاب المبتدئين، أما العوام فقد ينتج عن عدم التحكم في إدخال المعلومات لنماذج الذكاء الاصطناعي بصورة

الذكاء الاصطناعي.. الروبوت المفتي أنموذجًا، عرض لبعض النماذج واستشراف لمآلاتها المستقبلية، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية: ص٣٩٠.

(١) عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام: ج١، ص٧٤، ١٧٧. وينظر: شِهَاب الدِّين أَبو الْعَبَّاس أَحْمَد بْن إِدْرِيس بن عبد الرَّحمن الصِّنْهَاجِيّ القرافي (ت ٦٨٤هـ)، الفروق المسمَّى أنوار البروق في أنواء الفروق. (بيروت: عالم الكتب) الفرق: ١٤٤: ج٣، ص١١١-١١٢.

(٢) ج١، ص١٣٦.

صحيحة، أو الخطأ في تفسير المخرجات[١].

ثالثًا: أدلة أصحاب القول الثالث القائلين بالجواز بضوابط:

يمكن أن يستدل لأصحاب هذا القول بما استدل به جمهور المعاصرين على جواز استخدام الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي، وأيضًا يستدل لهم بما استدل به أصحاب القول الثاني من العمومات.

ويمكن أن يقاس جواز الفتوى بالروبرت المفتي على مسألة الاستفتاء عن طريق الكتابة، فالمستفتي يكتب سؤاله ويوجهه للمفتي، فيجيب عليه المفتي مشافهة أو كتابة، وكذلك الحال في الفتوى بالروبرت المفتي، والفرق اختلاف الوسائل باختلاف الزمان[٢].

رابعًا: أدلة أصحاب القول الرابع القائلين بعدم الجواز مطلقًا:

تقدمت أدلة أصحاب هذا القول في معرض بيان أدلة القائلين بالتحريم في الصورة الأولى للنازلة لاستخدام الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي.

الفرع الرابع

الترجيح

لا يخفى دور الذكاء الاصطناعي التوليدي وأثره في صناعة الفتوى مستقبلًا، ولكن في ضوء ما تقدم يظهر أنه في الوقت الراهن لا يمكن الاعتماد عليه اعتمادًا كاملًا، بل يعد وسيلة معينة للمفتي والمجتهد لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؛

(١) ينظر: د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧: ٥٩٢-٥٩٣، ٥٩٧؛ د. محمد غرغوط، صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي.. الروبوت المفتي أنموذجًا، عرض لبعض النماذج واستشراف لمآلاتها المستقبلية، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية: ٣٩٠.

(٢) ينظر: د. عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧: ص٦١١.

فعلوم الشريعة لها قدسيتها ومقام الإفتاء له شروطه وضوابطه التي يتعذر تحققها في نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي العامة؛ كالفهم العميق للسياق الشرعي والقدرة على التفسير والاجتهاد، فضلًا عن عدم إلمام تلك النماذج بالاختلافات اللغوية والثقافية والدينية، وضعف الخلفية الدينية لمؤسسي أدوات الذكاء الاصطناعي؛ مما أدى لمحدودية قواعد البيانات والمعارف التي يدّرب عليها في هذا المجال مقارنة بغيرها من العلوم التجريبية والإنسانية الأخرى.

كما يظهر ترجيح القول بجواز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ معينةً لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية تحقيقًا للتوازن بين الاستفادة من التقدم العلمي واتباع المنهج الإسلامي في توسيع دائرة الاستفادة من العلم وتداوله، باستعمال أشهر أدوات العصر انتشارًا وتداولًا مقيدًا بالضوابط التي تحول دون الوقوع في الخطأ أو التحيز وغيرها من الضوابط الشرعية، ويأتي بيانها في المطلب التالي- ولذلك تعدد الدراسات حول الضوابط الشرعية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويؤيد هذا ما جاء في التقرير السنوي للمؤشر العالمي للفتوى GFI لعام ٢٠٢٣ من أن ٣٥% من إجمالي الآراء والأخبار والفتاوى التي اهتمت الفتوى بدراستها عن الذكاء الاصطناعي دارت حول الضوابط الشرعية له، وتنوعت بين الحديث عن حكم شكل الآلات وتصميمها، وبين الغرض منها وكيفية استخدامها [(١)]،

(١) ينظر: دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي، المؤشر العالمي للفتوى يقدم حصاد تقريره السنوي لعام ٢٠٢٣: تاريخ النشر ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع ٢٠/١٢/٢٠٢٤م:
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/9163/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

وهو ما ستتناوله الدراسة في المطلب التالي.

أما الفتاوى واستنباط الأحكام عن طريق نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بالفتوى كالروبوت المفتي، فالراجح هو القول بالجواز المقيد بشروط، وسواء كان المستخدم من أهل الصنعة وطلاب العلم الشرعي أو من العوام، وفي المطلب التالي تحقيق للضوابط المؤثرة في سلامة وصحة الفتوى باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي.

المطلب الثالث

الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية

القول بجواز استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، مقيد بتحقق الشروط والضوابط التي تكفل صحة مخرجات هذه الأنظمة لتتحقق المصالح المرجوة من استخدامها ودرء المفاسد المتوقعة والواقعة، والضوابط التي تحقق ذلك هي:

الضابط الأول: تحقق الأمان المعرفي[(١)] :

وتعد هذه هي الخطوة الأولى للثقة في مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي ومصداقيتها، وآلية تحقيق ذلك هي:

- وجود لجنة علمية استشارية في المجال الشرعي والتقني من المشهود لهم بالعلم والخبرة في تخصصاتهم، لوضع المادة العلمية والإشراف على النموذج، بداية من الإعداد حتى مرحلة النشر والتطبيق على أرض الواقع.
- بناء قواعد بيانات خاصة بعلوم الشريعة، يستفاد منها في إنشاء نماذج لغوية مدربة.
- العمل على تحسين قدرة النماذج على فهم المصطلحات وتمييزها، ومنهجية الحكم على النوازل، وأوجه الاستدلال، وقوعد الترجيح وغيرها؛ وذلك بالعمل على توثيق بيانات التدريب المتنوعة ببرمجة خوارزميات علمية ذات مصداقية عالية، وتطبيق منهج التعلم العميق، والتحقق من جودتها ومصداقيتها ووضع المعايير الحاكمة لها؛ لضمان صحة المخرجات وموثوقية هذه الأنظمة عبر التطبيقات المختلفة.[(٢)] .

---

(١) ينظر: محمود عبد الرحمن دادو، مطارحات وضوابط أبستمولوجيا في أخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع١٤١: ص٢٣٥.

(٢) ينظر: د. منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد =

- التحقق من جودة مخرجات النموذج بأن تتولى هيئات شرعية معتمدة تجربته وإجازته.
- المراجعة الدورية والمستمرة للنماذج للتحقق من جودتها واستمرارية عملها، ومعالجة ما يظهر من أخطاء تقنية وشرعية، وتزويدها المستمر بالخبرات المستجدة للوقائع والنوازل.
- عمل النموذج تحت إشراف الهيئات والمؤسسات الشرعية؛ كدور الإفتاء والمجامع الفقهية.

الضابط الثاني: تحقق الشفافية والعدالة:

ولتحقيق ذلك يلزم ما يلي:

- التحقق من آلية الوصول لبيانات التدريب وضوابط ذلك؛ لضمان عدم التحيز في المخرجات والنتائج، حيث يعد الوصول إلى بيانات التدريب المتنوعة أحد الضمانات المهمة ضد التحيز.
- الإعلان عن أهداف النموذج وآلية عمله ونشرها.
- تقييم قرارات ومخرجات النموذج وتتبعها، لضمان عدم التحيز ومعالجة ما يظهر.
- صياغة قرارات النموذج بلغة مفهومة، واقترانها بالمسببات والتوضيحات.

الضابط الثالث: تحقق الخصوصية والمسؤولية:

ولتحقيق ذلك يلزم ما يلي:

- حماية بيانات التدريب وضمان عدم استخدامها استخدامًا غير مشروع، واستخدام تقنيات التشفير عالية المستوى، والالتزام بالقوانين المنظمة لذلك.
- حماية النموذج من الاختراقات، وإجراء اختبارات أمنية مستمرة للتحقق.

=

١٤٠: ص٢١٨-٢١٩.

- ضبط تقاطع الذكاء الاصطناعي التوليدي مع الملكية الفكرية [١]، وهذا يتطلب دراسة تفصيلية لوضع القواعد والضوابط الحاكمة لذلك فقهًا ونظامًا [٢].

---

(١) الملكية الفكرية هي: "مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، وتشمل: حق المؤلف والحقوق المجاورة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، والأصناف النباتية، والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة". الهيئة السعودية للملكية الفكرية، تاريخ الاطلاع ١٢/١٢/٢٠٢٤م:/https://www.saip.gov.sa/ip

(٢) ينظر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية، تاريخ الاطلاع: ١٢/١٢/٢٠٢٤م-https://www.wipo.int/about : ip/ar/frontier_technologies/ai_and_ip.html

وينظر: مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، أبحاث مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس، المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر ٢٠٢٣ حول "التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، المجلد ٦٦، العدد ٣، يناير ٢٠٢٤: رابط العدد: https://jelc.journals.ekb.eg/issue_45213_46093.html

ومنها: الحماية القانونية للإبداعات الخوارزمية بين حق المؤلف والرؤى المستقبلية، للدكتور رضا محمود العبد، ونظام حماية حق المؤلف وتحديات الذكاء الاصطناعي، للدكتور محمد حسن عبد الله.

المطلب الرابع

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية

لا يزال استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية بحاجة للبحث والمتابعة للمستجدات والتطورات الحاصلة، وفي هذا المطلب تقدم الدراسة تصورًا للفرص الممكنة للاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ معينةً في مجال الاجتهاد الجماعي والفردي لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، مما يساعد أيضًا على اكتساب تصور حول حِزم التطبيقات والنماذج الموجودة ومدى ما تقدمه للمستفيد، ودراسة آثارها وتوجيهها، والعمل على إيجاد نماذج تخدم العامة بما لا يخالف الأصول والقواعد الشرعية، ويقلل من ضرر الاستخدام العام غير الموجه.

وفي ضوء تحقيق الضوابط السابقة، فإن مجال الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ معينةً في مجال الاجتهاد الجماعي والفردي لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، مجال واسع؛ ومن صور ذلك:

١. استخدام قدرات نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل البيانات وحل المشكلات الجديدة للنوازل والمستجدات، وإجراء حلول قائمة على البيانات، ومما يسهم في تفعيل الاستفادة من هذه التقنية في الصنعة الفقهية توافر كميات كبيرة من بيانات التدريب المنضبطة وفق المعايير العلمية.

٢. الاستفادة منه في إنتاج أنواع متنوعة من المخرجات، كالنصوص والصور وغيرها من المخرجات التي تساهم في جمع المعلومات وتصوير المسائل، وتنظيم العمل وتيسيره، وتقليل المدة المستغرقة، مما يوفر الوقت والجهد.

٣. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحرير أقوال العلماء، ومواطن الاتفاق والإجماع، ومواطن الخلاف وسببه، حيث يمكن أن يكون أداة من الأدوات المساعدة للمجتهد والمفتي في معرفة ذلك مما يسهم في توفير الوقت والجهد ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية، مع ضرورة التحقق من عدم التحيز أو الخطأ في البيانات، ويتحقق ذلك ببناء قواعد بيانات خاصة بالفقه وأصوله،

وإنشاء نظام تحقق آلي من صحة المعلومات.[1]

٤. يمكن استعمالها مستشارًا شخصيًّا للمفتي والمجتهد في مجال استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، إذا دُرِّبت على بيانات خاصة، كما يمكن الاستعانة بالأنظمة الخبيرة في هذا المجال.

٥. العمل على إعداد نماذج للذكاء الاصطناعي التوليدي خاصة باستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية وضبطها، من خلال ما يلي:

أولًا: تغذية النموذج ببيانات التدريب وفق الضوابط المهنية والمعايير والقواعد العلمية والشرعية.

ثانيًا: تحديد الخدمات التي تتطلب اتخاذ القرارات بمشاركة بشرية، ووضع معايير الاختيار، ومنها: المسائل التي تتطلب الموازنة بين المصالح والمفاسد، أو التي بنيت على العرف أو اقترنت بها ظروف خاصة بالمستفتي ونحوها مما يترتب عليه اختلاف الحكم لاختلاف العوائد والأحوال، وهنا ينبغي حصر دور نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في الاستشارة مع التدقيق على النتائج المستخلصة من ذلك قبل نشر الفتوى.

ثالثًا: تحديد المسائل التي لا تتطلب اتخاذ القرارات بمشاركة بشرية ويمكن الإجابة عليها مباشرة، بالاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرارات المستقلة مع التحقق من تزويدها بوسائل التدقيق على العوامل المسببة لاتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك أحكام الصلاة، والمناسك، والمواريث ونحوها من الأحكام الرئيسة العامة.

رابعًا: التحقق من المخرجات ومتابعتها، وتغذية النموذج ببيانات التدريب المنضبطة مما يساعد على ندرة الخطأ، ويحسن تقدم أداء النموذج.

---

(١) ينظر: د. مطلق جاسر الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (٣٩)، الذكاء الاصطناعي، (٢٠٢٤م): ٢٥٦-٢٥٨؛ د. منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ١٤٠: ص ٢١٨.

ومن التطبيقات العملية لنماذج للذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة باستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية: خدمة الإفتاء بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي التي أطلقها مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي في مرحلتها التجريبية: فتاوى الشات بوت[١]، وتعتمد الخدمة على الذكاء الاصطناعي في تحليل السؤال واقتراح الإجابة المناسبة من خلال الأرشيف الإلكتروني للمجلس الذي يزيد عن خمسة ملايين فتوى عبر القنوات المختلفة، في مدة مقدرة بيوم عمل واحد بعد تقديم المستفتي الطلب عن طريق الضغط على أيقونة المساعد الافتراضي وتعبئة البيانات المطلوبة وإدخال السؤال وإرسال الطلب، يتبعه الحصول على الرقم المرجعي للمتابعة، بالإضافة إلى نافذة تقييم الخدمة.

وحرصًا من المجلس على دقة الفتوى الشرعية وملاءمتها لحال السائل تُعرض الإجابة على متخصص للتأكد من صحة الفتوى الشرعية قبل إرسالها للمستفتي، ثم ترسل بحسب البيانات المسجلة في الطلب بالإضافة، إلى رابط تقييم الخدمة مع إتاحة إضافة المقترحات والملاحظات حرصًا من المجلس على تقديم أفضل الخدمات وقياس أثر الفتوى الشرعية في تنمية الوعي الديني .[٢] .

---

(١) ينظر: الموقع الإلكتروني لمجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، الفتاوى الإلكترونية، فتاوى الشات بوت:

https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-Fatwas

(٢) ينظر: دليل المستخدم: المرجع السابق.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نستعرض أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها؛ وبيانها على النحو التالي:

أولا: النتائج:

١. لا بد من تحقق ثلاثة أمور في نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ تتمثل في: القدرة على التعلم من خلال عملية التدريب على البيانات، وجمع البيانات وتحليلها، وإنشاء المحتوى الجديد بناء على عملية تحليل البيانات.

٢. التأصيل الفقهي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، يندرج تحت أصلين رئيسين: الأول: قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد، والثاني: رعاية الضرورات الخمس وحفظها.

٣. الراجح جواز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ مساعدةً معينة لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؛ تحقيقًا للتوازن بين الاستفادة من التقدم العلمي واتباع المنهج الإسلامي في توسيع دائرة الاستفادة من العلم وتداوله، باستعمال أشهر أدوات العصر انتشارًا وتداولًا مقيدًا بالضوابط التي تحول دون الوقوع في الخطأ أو التحيز وغير ذلك.

٤. الراجح أن استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية عن طريق نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بالفتوى كالروبوت المفتي، هو القول بالجواز المقيد بشروط، سواء كان المستخدم من أهل الصنعة وطلاب العلم الشرعي أو من العوام.

٥. استنادًا إلى الدراسات التطبيقية فالظاهر عدم جواز الاعتماد على نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية العامة في الفتوى، أو في حل المسائل الفقهية، أو تلخيص آراء الفقهاء لاستنباط الأحكام.

٦. الضوابط الشرعية لتوظيف واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية تتمثل في تحقق الأمان المعرفي، وتحقق الشفافية والعدالة، وتحقق الخصوصية والمسؤولية.

٧. الأمان المعرفي هو الخطوة الأولى للثقة في مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي ومصداقيتها.

٨. تعدد مجالات الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي أدواتٍ معينةً في مجال الاجتهاد الجماعي والفردي لاستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية؛ ومن صور ذلك: الاستفادة منه في إنتاج أنواع متنوعة من المخرجات، كالنصوص والصور وغيرها من المخرجات التي تساهم في جمع المعلومات وتصوير المسائل، وتنظيم العمل وتيسيره، كما يمكن استعمالها مستشارًا شخصيًّا للمفتي والمجتهد في مجال استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، إذا دُرّبت على بيانات خاصة، ويمكن الاستعانة بالأنظمة الخبيرة في هذا المجال.

ثانيًا التوصيات:

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

١. استثمار الفقهاء والباحثين المعاصرين البحثي في مجالات الذكاء الاصطناعي التوليدي وإعداد الدراسات البينية بالتعاون مع المتخصصين في الذكاء الاصطناعي؛ والاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم بإيجاد مساحة عمل مشتركة لوضع التصورات الصحيحة لما يستجد، وتقديم حلول علمية شرعية تجمع بين الأصالة والابتكار.

٢. إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على استخدام النماذج اللغوية للذكاء الاصطناعي التوليدي العامة في استنباط الحكام والفتاوى الشرعية؛ للتوجيه والتنبيه على الأخطاء والتحذير منها، وتقديم حلول علمية.

٣. دعوة مؤسسات الاجتهاد الجماعي والمجامع الفقهية ودور الفتوى إلى العمل على مشروع إعداد نموذج للذكاء الاصطناعي التوليدي الخاص باستنباط الأحكام والفتاوى الشرعية، وتضافر جهود علماء الشريعة والمتخصصين في العلوم المساعدة والتقنيين للعمل على وضع الأهداف المرجوة، وآلية عملها، ومخرجاتها، وضوابطها.

والحمد لله رب العالمين....

قائمة المصادر

(١) القرآن الكريم.

(٢) إبراهيم بن موسى اللَّخمي الأندلسيّ الشَّاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرَّج أحاديثه: الشَّيخ عبد الله دراز، وضع تراجمه: الأستاذ محمَّد عبد الله دراز، خرَّج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلميَّة).

(٣) إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).

(٤) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

(٥) د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

(٦) ألان بونيه، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، ترجمة: علي صبري فرغلي، (الكويت: عالم المعرفة، إبريل ١٩٩٣م)

(٧) أ.د أيمن علي صالح، تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى والفقه الإسلامي، مقارنة بين منصتي جمناي وتشات جي بي تي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٢٥م) العدد ١٤٠.

(٨) بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشَّافعي (ت٧٩٤هـ)، المنثور في القواعد، حققه: د. تيسير فائق أحمد محمود. راجعه: د. عبد الستار أبو غدة. (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

(٩) جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور الرويفعي الإفريقي أبو الفضل

(ت٧١١هـ)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، الطبعة ٣، ١٤١٤هـ).

(١٠)الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، أبو محمد (ت ٥١٦ هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، (دمشق-بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة ٢، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م).

(١١)حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي الشافعي، أبو سليمان (ت٣٨٨هـ)، معالم السنن، طبَعهُ وصححه: محمد راغب الطباخ، حلب: المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢هـ).

(١٢)خليل بن كيكلديِّ العلائيّ الشَّافعيّ (ت٧٦١هـ)، المجموع المذهب في قواعد المذهب، تحقيق ودراسة: د. مجيد علي العبيدي، د. أحمد خضير عباس، (مكة المكرمة: المكتبة المكيَّة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

(١٣)خالد منصور الشعيبي، الأنظمة الخبيرة استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، مايو ٢٠٠٠) المجلد ٧، العدد ٢.

(١٤)زين الدِّين بن إبراهيم بن محمَّد الشَّهير بابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، الأشباه والنظائر، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

(١٥)سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانيّ الأزْدِيّ، أبو داود (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داوُد، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية).

(١٦)شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل، (دار الفكر، الطبعة ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

(١٧)شِهَاب الدِّين أَبو الْعَبَّاس أَحْمَد بْن إِدْرِيس بن عبد الرَّحمن الصِّنْهَاجِيّ، الْمَشْهُور بِالْقَرَافِيِّ، (ت٦٨٤هـ)، الذخيرة، تحقيق: د. محمَّد حجي، والأستاذ محمَّد بوخبزة، والأستاذ سعيد أعراب، (بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٤م).

(١٨)شِهَاب الدِّين أَبو الْعَبَّاس أَحْمَد بْن إِدْرِيس بن عبد الرَّحمن الصِّنْهَاجِيّ

القرافي (ت ٦٨٤هـ)، الفروق المسمَّى أنوار البروق في أنواء الفروق. (بيروت: عالم الكتب).

(١٩)عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ.خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، الطبعة ١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)

(٢٠)الدكتور عبد الله موسى، والدكتور أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٩م).

(٢١)عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام (ت٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان جمعة ضميرية، (دمشق: دار القلم، جـدَّة: دار البشير، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

(٢٢)علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، وولده تاج الدين، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي- الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه- جامعة أم القرى بمكة المكرمة، (دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)

(٢٣)علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، (مطبعة السنة المحمدية، الطبعة ١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥ م، وصوَّرْتها: بيروت: دار إحياء التراث العربي).

(٢٤)الدكتور عمر بن إبراهيم المحميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رجب- رمضان ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م)، العدد ٥٧.

(٢٥)المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، أعده للشاملة: عويسيان التميمي البصري.

(٢٦)محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت٥١٠ هـ)، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: الدكتور مفيد محمد أبو عمشة، والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١، ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م).

(٢٧)محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة ٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

(٢٨)محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ)، شرح منتهى الإرادات، دراسة وتحقيق: أ.د عبد الملك بن عبد الله دهيش، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، الطبعة ٥، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م).

(٢٩)محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة ١، ١٤١٤هـ).

(٣٠)محمَّد بن عيسى بن سَورة الترمذي، أبو عيسى (ت٢٩٧ه)، الجامع الصَّحيح المعروف بـــــــ(سنن التِّرمذيِّ)، (٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (دار الرسالة العالمية، الطبعة ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)

(٣١)الدكتور محمد غرغوط، صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي الروبوت المفتي أنموذجًا، عرض لبعض النماذج واستشراف لمآلاتها المستقبلية، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، (الجزائر: مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي- كلية العلوم الإسلامية، ٢٠٢٤).

(٣٢)محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت٧٥٨ه)، القواعد، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).

(٣٣)محمود عبد الرحمن دادو، مطارحات وضوابط أبستمولوجيا في أخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة

الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٢٥) العدد ١٤١.

(٣٤) د. مطلق جاسر الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص (٣٩).

(٣٥) الدكتورة منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ١٤٠.

المصادر الأجنبية

- Osoba, Osonde A., William Welser IV, and William Welser. An intelligence in our image: The risks of bias and errors in artificial intelligence. Rand Corporation, 2017

(٣٦) المواقع الالكترونية

(٣٧) دار الإفتاء المصرية:

- https://www.dar-alifta.org/ar

(٣٨) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي:

- https://fatwauae.gov.ae/ar/home

(٣٩) مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات:

- https://www.mdrscenter.com/

(٤٠) مركز مساعدة تطبيقات gemini:

- https://support.google.com/gemini?sjid=18378115604855337841-EU#topic=15280100

(٤١) المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

- https://www.wipo.int/portal/ar/index.html#services

(٤٢) هيئة الحكومة الرقمية:

- https://dga.gov.sa/

(٤٣) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا:

- https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx

(٤٤) الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

- https://www.saip.gov.sa/ar/

فهرس المحتويات

ملخص البحث:..... ١٢٤٣
مقدّمة..... ١٢٤٧
أهمية الدراسة:..... ١٢٤٧
مشكلة الدراسة:..... ١٢٤٨
أهداف الدراسة:..... ١٢٤٨
حدود الدراسة:..... ١٢٤٩
الدراسات السابقة:..... ١٢٤٩
منهج الدراسة:..... ١٢٥٠
مخطط الدراسة:..... ١٢٥١
المطلب الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة..... ١٢٥٢
الفرع الأول: التعريف بالفتوى، ومفهوم صناعة الفتوى..... ١٢٥٢
أولا: الفتوى لغة واصطلاحًا:..... ١٢٥٢
ثانيًا: مفهوم صناعة الفتوى:..... ١٢٥٥
الفرع الثاني: التعريف بالذكاء الاصطناعي التوليدي، والمصطلحات ذات العلاقة..... ١٢٥٦
أولًا: تعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي:..... ١٢٥٦
ثانيًا: تعريف المصطلحات ذات العلاقة:..... ١٢٥٧
الفرع الثالث: أهمية نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثارها..... ١٢٦٠
المطلب الثاني: حكم استنباط الأحكام والفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي..... ١٢٦٣
الفرع الأول: صورة المسألة..... ١٢٦٤
الفرع الثاني: التأصيل الفقهي..... ١٢٦٥
الفرع الثالث: الأقوال الواردة في المسألة، والاستدلال لها..... ١٢٦٦
الصورة الأولى: مسألة استخدام الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدةً من أدوات الاجتهاد الجماعي والفردي:..... ١٢٦٦
الصورة الثانية: مسألة استقلال نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي بالفتوى:..... ١٢٧٢

الفرع الرابع: الترجيح..... ١٢٧٨
المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية..... ١٢٨١
الضابط الأول: تحقق الأمان المعرفي:..... ١٢٨١
الضابط الثاني: تحقق الشفافية والعدالة:..... ١٢٨٢
الضابط الثالث: تحقق الخصوصية والمسؤولية:..... ١٢٨٢
المطلب الرابع: توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنباط الأحكام والفتاوى الشرعية..... ١٢٨٤
الخاتمة..... ١٢٨٧
أولا: النتائج:..... ١٢٨٧
ثانيًا التوصيات:..... ١٢٨٨
قائمة المصادر..... ١٢٨٩
فهرس المحتويات..... ١٢٩٥